

رقم الوثيقة: AFR 54/155/2004

ديسمبر/كانون الأول 2004

وثيقة خارجية

السودان : دارفور -

ما من أحد نشكو إليه

شهادة رجل، يُرمز إلى اسمه بالحرف "س"، وهو شقيق شخص أُعدم خارج نطاق القضاء على أيدي القوات المسلحة السودانية في دارفور:

"كان أخي تاجراً في صرف عمرة في غرب دارفور، ولديه شاحنة، وقبض عليه أفراد القوات المسلحة يوم 14 يونيو/حزيران 2003، في الساعة الثامنة مساءً في محطة للشاحنات، حيث قالوا إنه يساعد المعارضة المسلحة، وإن البضائع التي يحملها في الشاحنة متجهة للمتمردين. ثم أبلغوا ميليشيات "الجنجويد" وغيرهم من الجنود لمصادرة البضائع الموجودة على الشاحنة، كما سرقوا منه 350 مليون جنيه.

أخذوه ومساعدته والسائق بعد أن عصبوا أعينهم إلى بلدة سانبا داري (التي تبعد حوالي 30 كيلومتراً جنوب صرف عمرة) حيث يقع معسكر لميليشيا الجنجويد، وهناك جردوهم من ثيابهم تماماً وكبلوا أيديهم وأرجلهم. وبعد ذلك اقتادوهم إلى الوادي، حيث الجو شديد الحرارة، وحفروا حفرة ووضعوا أخي فيها وراحوا يضربونه وهم يقولون "أنت من المتمردين". كما كبلوا الاثنين الآخرين وألقوهما بجانبه، ثم وضعوا الرمل الساخن على بطنه مع جمرة مشتعلة وحرقوه. وهكذا مات أخي.

اتصل بي بعض الأشخاص وأخبروني بما حدث. قالوا لي إن أخي حُرق في وسط الوادي. وأخذ أفراد القوات المسلحة شاحنته إلى بلدة الجنينة، وما زالوا يستخدمونها حتى اليوم في التنقل ما بين معسكرهم ومعسكر الجنجويد.

ولهذا، سافرت إلى صرف عمرة لأبحث عن قبر أخي. أحضرت كمية السكر والشاي لأبيعها في الطريق، ولكن الجنجويد أوقفوا سيارتي وأخذوا البضاعة. وعندما وصلت إلى صرف عمرة، منعتني القوات المسلحة من التوجه لزيارة القبر. اختبأت حتى لا يُقبض عليّ. وبعد سبعة أيام، حصلت على حمار وذهبت إلى زلنجي، ومنها إلى نيالا ثم إلى كيبكية لأنها لا تبعد كثيراً عن صرف عمرة. أبلغت الشرطة بمقتل أخي، ولكنهم أخبروني أن عليّ أن أتوجه إلى القوات المسلحة للاستفسار عن الأمر. ذهبت إلى الأمن الذي أخبرني بأنه ينبغي عليّ إبلاغ القوات المسلحة. وقد طلبت مني الشرطة والأمن أن أدفع لهم مبالغ مالية، ودفعت حوالي 35 مليون [جنيه سوداني].

وبعد أن اتصل أحدهم بضابط الجيش في صرف عمرة، قبض عليّ يوم 20 أغسطس/آب 2003، واقتادني القوات المسلحة إلى معسكر للجيش خارج كيبكية وأهالوا عليّ بالضرب، وكبلوا يدي وساقني ثم علقوني على شجرة من الصباح حتى المساء، وكانوا يقولون: "أنت وأخيك تؤيدان المعارضة المسلحة. أين عثرت على الشاحنة والبضائع؟"

استمر اعتقالني لمدة 12 يوماً، كنت أتعرض خلالها للضرب خمس مرات، قبل الصلاة وبعد شروق الشمس وفي المساء... ثم أفرجوا عني لأن أخي دفع سبعة ملايين جنبيه إلى رجل يعمل في المخابرات العسكرية. بعد الإفراج عني، ذهبت إلى الفاشر وتوجهت إلى الوالي يوسف كبير، الذي قال لي: "كل شخص سوف يأخذ حقه بالعدل"، ثم كتب رسالة إلى وزير محلي في دارفور. وأخذني الوزير إلى قائد القوات المسلحة في الفاشر، الذي أرسلني بدوره إلى اللواء الذي قال "ليس لدينا سيارات ولا نستطيع أن نذهب إلى صرف عمرة. هذا المكتب للرتب الصغيرة فقط، وعليك أن تذهب إلى ضابط برتبة نقيب لكي تتابع قضيتك". وحتى الآن لم يتحقق أي نجاح في القضية، حتى مجرد الإبلاغ عنها. أخي كان لديه ثمانية أطفال، وعليّ الآن أن أرفعهم. لا أشعر بالأمان، وقد أتعرض للقتل. أعاني أشد المعاناة لأن الحكومة لا توفر لي الحماية. وحتى إذا أبلغت الشرطة، فإنهم سيقبضون عليّ بعد ذلك".

ومنذ فبراير/شباط 2003، قُتل عشرات الألوف من الأشخاص، كما تعرض الآلاف للاغتصاب في منطقة دارفور الواقعة غرب السودان، وذلك خلال هجمات شنتها الحكومة السودانية وميليشيات البدو الموالية لها، والمعروفة باسم "الجنجويد". كما أُجبر نحو مليون ونصف المليون على الترحيل من ديارهم، حيث يعيشون في مستوطنات عشوائية على أطراف بلدات دارفور. وما زال المدنيون يتعرضون للاعتداءات. وما زال أهالي دارفور يصرخون طلباً للعدالة...

... ولكن ما من سبيل أمام ضحايا حقوق الإنسان لإقرار العدالة، بل إن بعضهم يتعرضون للعقاب إذا ما سعوا للإنصاف. وما من معين للضحايا، بينما يتمتع مرتكبو الانتهاكات بحصانة تجعلهم بمنأى عن العقاب والمساءلة. وهكذا فقد انقلبت سيادة القانون رأساً على عقب في دارفور.

مد يدك بالعون إلى ضحايا دارفور لكي ينالوا العدالة!

ابعث بمناشدات إلى الحكومة السودانية، على أن تتضمن النقاط التالية:

- الجميع متساوون أمام القانون، ومن حق كل منهم أن يحظى بحماية القانون دون أي تمييز؛
- ينبغي إجراء تحقيقات على وجه السرعة في جميع الادعاءات أو الشكاوى المتعلقة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، على أن تتولى إجراءاتها هيئة مستقلة عن زعم ارتكبو تلك الانتهاكات؛
- ينبغي أن يُحال إلى ساحة العدالة جميع الذين ارتكبوا أعمال قتل دون وجه حق أو استخدموا التعذيب أو أمروا باستخدامه، وذلك بما يتماشى مع المعايير الدولية للعدالة؛
- ينبغي أن تُتاح للضحايا فرصة الحصول على الإنصاف، بما في ذلك التعويض وإعادة التأهيل. كما ينبغي الحفاظ على سلامة الضحايا والشهود؛
- ينبغي منح تعويضات لضحايا التعذيب، مع توفير العلاج الطبي وإعادة التأهيل لهم.

بادر بالتحرك الآن

يرجى إرسال المناشدات إلى:

معالي السيد/ علي عثمان محمد طه
النائب الأول لرئيس الجمهورية
قصر الشعب
ص. ب. 281، الخرطوم، السودان
الفاكس: 249 183 771025/779977

معالي السيد/ علي محمد عثمان ياسين
وزير العدل والنائب العام
وزارة العدل، الخرطوم، السودان
الفاكس: 249 183 770883

معالي السيد/ مصطفى عثمان إسماعيل
وزير الخارجية
وزارة الخارجية
ص. ب. 873
الخرطوم، السودان
الفاكس: 249 183 779383

سعادة السيد/ عبد المنعم طه
المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
ص. ب. 302، الخرطوم، السودان
الفاكس: 249 183 779173/770883

سعادة السيد/ الطيب هارون علي
رئيس لجنة الشكاوى
المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
ص. ب. 302، الخرطوم، السودان
الفاكس: 249 183 781343

كما يُرجى إثارة بواعث قلق منظمة العفو الدولية مع مسؤولي حكومتك

يمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن النظام القانوني في السودان ووضع حقوق الإنسان في دارفور من الموقع التالي

لمنظمة العفو الدولية على شبكة الإنترنت:

<http://www.amnesty.org/sudan>